

Distr.: General  
21 April 2011  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٥٢١ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "تقارير الأمين العام بشأن السودان"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للمفاوضات المتواصلة بين طرفي اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك تحت إشراف الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ ورئيسه الرئيس تابو مبيكي. وإذ يلاحظ المجلس اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل في ٩ تموز/يوليه، يحث الطرفين، المجتمعين على أعلى مستوى، حسب الاقتضاء، على التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا اتفاق السلام الشامل المعلقة وبشأن ترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل. ويشجع المجلس أيضا الطرفين على التواصل مع الأمم المتحدة بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في السودان.

"ويعرب مجلس الأمن مجددا عن بالغ قلقه إزاء تزايد التوترات وأعمال العنف والتشريد في منطقة أبيي. ويدعو المجلس كلا الطرفين إلى تنفيذ الاتفاقات الأمنية الأخيرة والالتزام بها بسحب جميع القوات من منطقة أبيي ما عدا الوحدات المتكاملة المشتركة ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة المأذون بها بموجب تلك الاتفاقات، وإلى التوصل، على وجه السرعة، إلى اتفاق بشأن وضع أبيي في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل. ويؤكد المجلس أن مسؤولية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع أبيي تقع على عاتق طرفي اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك خلال مفاوضاتهما تحت إشراف الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ ورئيسه الرئيس تابو مبيكي. وفي هذا الصدد، يعترف المجلس بالحكم الصادر عن محكمة التحكيم الدائمة بلاهاي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ الذي يعين حدود أبيي.



”ويرحب مجلس الأمن بالشروع في عملية مشاورات شعبية في ولاية النيل الأزرق وتحديد موعد لاحق لإجراء انتخابات الولاية ونواب المجلس التشريعي للولاية من ٢ إلى ٤ أيار/مايو في ولاية جنوب كردفان. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء ارتكاب أعمال عنف مؤخرًا في جنوب كردفان، ويشدد على أن جميع الأطراف مسؤولة عن تفادي خطابات التحريض وعن ضمان تنظيم انتخابات ذات مصداقية في ظروف سلمية. ويؤكد المجلس أيضا أهمية إجراء عمليات مشاورات شعبية شاملة وفي أواها وذات مصداقية بموجب اتفاق السلام الشامل. ويحث المجلس كلا الطرفين على التوصل إلى اتفاق أممي بشأن مستقبل عشرات الآلاف من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويحث المجلس أيضا الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية وعلى تحديد الوضع المستقبلي للجنوبيين المنحدرين حاليا في القوات المسلحة السودانية.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء أعمال العنف التي دارت مؤخرا بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ومليشيات محلية، وتحديدًا في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة. ويدعو المجلس قادة حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى إيجاد حلول سلمية للعنف وتفادي وقوع المزيد من الاشتباكات واستعادة الهدوء.

”ويشدد المجلس على ضرورة قيام طرفي اتفاق السلام الشامل بتعزيز الهدوء، بوسائل منها القيام فورًا وباستمرار بتجديد التأكيد لسكان السودان بجميع قومياتهم على احترام حقوقهم وسلامتهم وممتلكاتهم، بما في ذلك أهل الجنوب في الشمال وأهل الشمال في الجنوب. ويحث المجلس طرفي اتفاق السلام الشامل على احترام التزاماتهما في هذا الصدد.

”ويكرر المجلس التأكيد بأشد العبارات أن أي عرقلة لحرية تنقل بعثة الأمم المتحدة في السودان غير مقبولة وأن البعثة بحاجة إلى الوصول إلى جميع أنحاء منطقة البعثة بصورة تامة ودون عوائق.

”ولن يقبل مجلس الأمن أي دعم يقدمه أحد طرفي اتفاق السلام الشامل لمليشيات تعمل بالوكالة.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه الشديد إزاء الزيادة الخطيرة في مستوى العنف وانعدام الأمن في دارفور، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار، وفرض القيود على وصول العملية المختلطة ومجتمع المساعدة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء دارفور، والهجمات التي تشنها الجماعات المتمردة، والقصف الجوي من قبل القوات المسلحة السودانية، واستمرار تشريد المدنيين. ويعرب المجلس عن تعازيه الخالصة لأسرة أحد أفراد حفظ السلام قتل في ٥ نيسان/أبريل، ويحث العملية المختلطة للاتحاد

الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وحكومة السودان على إجراء تحقيق كامل ودقيق في الحادث.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه للعملية المختلطة، بما في ذلك التنفيذ الكامل على نحو متزايد لولايتها المسندة بموجب الفصل السابع المتمثلة في إنجاز مهامها الأساسية وهي حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، على النحو المحدد في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، ويشير إلى الأولوية التي تحظى بها جهودها المبذولة لدعم العملية السياسية لدارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويطلب المجلس حكومة السودان والحركات المسلحة بوقف الأعمال العدائية وكفالة وصول العملية المختلطة بشكل كامل ودون عوائق، برا وجوا، إلى جميع أنحاء منطقة البعثة والسماح للعاملين في المجال الإنساني بتقديم المساعدة إلى جميع السكان المحتاجين. ويحيط المجلس علماً بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسودان أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، وأعلن فيه أن حكومة بلده ستصدر جميع تأشيرات الدخول المعلقة لأفراد العملية المختلطة البالغ عددها ١١٧ ١ تأشيرة، ويدعو على وجه الاستعجال حكومة السودان إلى القيام بذلك.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لعملية سلام دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي تستضيفها دولة قطر، ولعمل كبير الوسطاء المشترك جبريل باسولي. ويكرر المجلس كذلك تأكيد دعمه للمبادئ المسترشدها في المفاوضات. ويحث المجلس بشدة جميع حركات التمرد الأخرى على الانضمام إلى عملية السلام بدون مزيد من التأخير ودون شروط مسبقة. ويحث المجلس الأطراف المشاركة في مؤتمر الدوحة على تقديم التنازلات اللازمة للتوصل بسرعة إلى وقف لإطلاق النار واتفاق سياسي، ويتطلع إلى نتائج المؤتمر المقبل الذي سيعقد في الدوحة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بدارفور. ويرى المجلس أن هذا المؤتمر ينبغي أن يمثل تمثيلاً كاملاً لجميع سكان دارفور والجماعات ذات المصلحة. ويكرر المجلس تأكيد أهمية زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام السودانية.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور المكمل المحتمل الذي يمكن أن تؤديه عملية سياسية متمركزة في دارفور لكفالة مشاركة سكان دارفور ودعمهم وتمكينهم على نحو أفضل من المشاركة في تنفيذ نتائج عملية الدوحة للسلام. غير أن المجلس يساوره القلق بسبب غياب جوانب هامة من جوانب البيئة الموازية اللازمة لانطلاق عملية سياسية متمركزة في دارفور، بما في ذلك: (١) الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين، بحيث يمكنهم التعبير عن آرائهم دون خوف من الانتقام، (٢) حرية التعبير والتجمع للسماح بإجراء مشاورات مفتوحة، (٣) حرية تنقل المشاركين والعملية المختلطة، (٤) المشاركة التناسبية للدارفوريين،

(٥) التحرر من المضايقات والاعتقال التعسفي والتخويف، (٦) التحرر من التدخل من جانب الحكومة أو الحركات المسلحة. ويدعو المجلس حكومة السودان والحركات المسلحة إلى المساهمة في تهئية هذه البيئة المواتية لانطلاق عملية سياسية متمركزة في دارفور، والعمل بشكل وثيق مع العملية المختلطة، حسب الاقتضاء، ويدعو بشكل خاص حكومة السودان إلى أن تفي بالتزامها المعلن برفع حالة الطوارئ في دارفور.

”ويدعو المجلس أيضا حكومة السودان إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والسماح بحرية التعبير، وبذل جهود فعلية لكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، أيّاً كان مرتكبها“.